

بحال ومي قلنا لا يشرب وجبت قيمته في تركته قاله اصحابنا وقال
 شيخنا عجمانه علي الذي كفته به ثمران كان الميت الغاصب فعليه
 ضمانه ايضا وقارعة تركته اذا لم يعلم بالغصب من كفته وان علم وغرم لم
 يرجع على التركة وان كان الغاصب من كفته به فعليه الضمان خاصة
 دون التركة وان كان الميت قبضه من عاصبه فعلي الغاصب وفي
 تركه الميت وعلي من كفته به الضمان فان ضمن التركة او من
 كفته به وقد علم بالغصب لم يرجع على احد والا رجعا على الاقرابي
 تعدا العزم فان كان قوارع على التركة ولا تركه ينش قول واحد
فصل اذ الباع الميت لعينه مالا غصبا بما يتي فوجها ن احدهما بغير
 من تركته ولا ينشق جوفه فان لم تكن تركه جاز شقه على الصحيح
 فان بدلت قيمته لم ينشق والثاني ينشق ويؤخذ ذلك فعلي هذا ان كان
 ظنه ملكه فوجها ن فان بلغ شيئا له لم ينشق جوفه ولن ينظر بلاوة ثم يؤخذ
 وفيه وجه ينشق ايضا وعلى الاول ان كان دين عليه فوجها ن وقال
 في المبيع اذ الباع الميت لولوع ونحوها احتسبت من ملكه والاشق جوفه
 ومي بلغ مالا يشبه الماشق رطنه ويغرم من تركته ان كان لغيره وجها
 واحدا وان بلغ مالا لغيره باذن مالكه ومات لم يضر له ولا ضمان عليه
 ولو اعطي النكاح من ذهب ومات لم يقبل عنه ولصاحبه اخذ منه ان كان

بالحه

باعة فان لم يكن له تركه استنظر على الميت **فصل** اذا مات امرأة
 حامل لم ينشق بطنها نص عليه الا ان يخرج بعض الولد حيا وفيه وجه
 ينشق مطلقا اذا غلب على البطن خر وجه حيا واذا قلنا لا ينشق بطنها
 ادخل النساء ايدين فاحتته اذا طعن في خياته فان عجز النساء او لم يكن
 نسا ففعل الرجل ذلك على راسين وينبغي ان يكونوا من ذوي ارحامها
 فان لم يخرج لم تدفن مادام حيا ولو خرج بعض الولد ومات اخرج ان
 امكن وغسل وغسل والا غسل على الوالد المحتاج اليه يمما بقية فيه واذا مات
 ذميه حامل من مسلم دفن بين مقبره المسلمين واهل الذمه نص عليه
 ويجعل ظهرها الى القبلة ويتولى دفنها المسلمين ومن مات في يد فان
 نبش وامكن اخراجه لم يرد ذلك وان لم يكن الا بمثله جعلت البيوت
 وطمت عليه فان كان ذلك يضرب المار اخرج على كل حال وفيه وجه
 لا يخرج اذا كان فيه مثله لكن ان تدل على المير قوم عطاش فعلى اخراجه
 وان كان مثله فيه وجها ن ذكرها ابن عقيل وقطع المشيخ
 بجواز اخراجه وفيه جواز اكل الميت عند الضرورة وجها ن **فصل**
 زيا في القبور مستحب للرجال نص عليه وقيل في جانيه على ظاهر كلام
 الحنفي وفي كراهه ذلك للنساء ن ن ياروايتان وفيه وجه ان ذلك
 محرم ومنه لغير اتباع الجنائز نص عليه وقال ابن القيم وقد خص

فاخرجه